

المدونة الكبرى

رآه ثم يجري بحساب المولى غير أن فيئته أن يفعل ما يقدر عليه من الكفارة ثم لا يكون عليه أن يصيب إذا حل له الوطاء كما لم يكن على الذي حلف ليفعلن إذا فعله أن يصيب وقال ربيعة وابن شهاب في الذي حلف بطلاق امرأته ليفعلن فعلا أنه لا يمسه امرأته قالا ينزل بمنزلة الإيلاء قلت لابن القاسم وإذا قال أنا أكفر ولم يقل أنا أطلاً أكون له ذلك في قول مالك قال نعم لأن فيئته الكفارة ليس الوطاء لأنه إذا كفر عن طهاره فقد سقط عنه الإيلاء وكان له أن يطلاً بلا كفارة فإذا كفر عن طهاره فلا يكون موليا وإذا لم يكن يعلم منه الضرر وكان يعمل في الكفارة فلا يدخل عليه الإيلاء قلت رأييت إن كان ممن لا يقدر على العتق وهو يقدر على الصوم في الأربعة الأشهر فلم يصم الشهرين عن طهاره في الأربعة الأشهر حتى مضت الأربعة الأشهر أكون موليا فيها ويكون لها أن توقفه في قول مالك قال نعم وقد روى غيره أن وقفه لا يكون إلا من بعد ضرب السلطان أجله وكل لمالك والوقف بعد ضرب أجل أحسن قلت لابن القاسم فإن وقفته فقال الزوج دعوني أنا أصوم شهرين عن طهاري قال ذلك له ولا يعجل عليه السلطان إذا قال أنا أصوم عن طهاري قلت رأييت إن ترك فلم يصم حتى مضى شهر فرفعته إلى السلطان فقالت هو مفطر قد ترك الصيام أو لما تركه السلطان ليصوم ترك الصوم يوما أو يومين أو خمسة أيام فرفعته امرأته إلى السلطان أكون هذا مضارا ويفرق السلطان بينهما في قول مالك أم لا قال يختبر بذلك المرتين والثلاث ونحو ذلك فإن فعل وإلا فرق السلطان بينهما ولم ينظره لأن مالكا قال في المولى إذا قال أنا أفيء فأنصرف فلم يفيء فرفعته أيضا إلى السلطان أنه يأمره بذلك ويختبره المرة بعد المرة فإن لم يفيء وعرف كذبه ولم يكن له عذر طلق عليه قلت رأييت إن تركها أربعة أشهر ولم يكفر كفارة الطهار فرفعته إلى السلطان فقال دعوني حتى أكفر كفارة الطهار أصوم شهرين متتابعين وأجامعها وقالت المرأة لا أؤخرك قال قال مالك في المولى إذا أتت الأربعة الأشهر وكان في سفر أو مريضا أو في سجن أنه يكتب إلى